الاجارة او ابراءه عن الاجر صح في قولهم ولو آجر داره ثم وهب لاجر رمضان قال
الفقيه ابو القاسم ان باجر ستة جاز وان استاجر ثمانية شهر لا يصح الا اذا
وهب بعد ما دخل شهر رمضان قال الفقيه ابو الليث رحمه الله هذا جواب قول
محمد رحمه الله وبه ناخذ ولو قال آجرتك هذه الدار كل شهر بكذا على ان اسبك كم آجر شهر رمضان
كانت الاجارة فاسدة فاوى قاضيخان استاجر دارا شهرا بسمسمة باجر معلوم
او دربت الدار ان شترى من المستاجر بالاجر ستا قبل القبض جاز وكذا الحاكم
استاجر البيت بيع في كل شهر باجر معلوم وكان باخذ رب الدار منه الدقيق والسوق
يشتري بذلك شيئا يعني بالاجر قبل استيفاء المنفعة كان جايزا ولو كان رب البيت
الدار ينقل الاجر كله قبل الهلال فابى المستاجر ان يعطيه يجبر المستاجر على ان يعطيه
بقدر ما سكن من المحيط اذا تكاروا بمثل ما تكاروا به اصحابه كانت الاجارة فاسدة
وهذا اذا لم يتكاروا اصحابه مثل هذه الدابة بعشرة وبعضهم قال منهم وبعضهم باكثر منه
فاما اذا كان معلوما ان كان اصحابه يتكارون مثل هذه بعشرة لا يزيدون ولا ينقصون
وقد عرف ذلك جاز العقد كما لو باع بمثل ما باع به فلان وكان ذلك معلوما وقت العقد
او علم في مجلس العقد ثم البيع هكذا منا قال ذكر في مختلف فعله الوسطي من ذكر برديه
ان اجر مثل هذه الدابة يختلف باختلاف الاحوال وقد يكون عشرة اكثر وقد يكون اقل
فعله الوسطي من ذكر نظرا من الجانبين محيط سئل يوسف بن محمد رحمه عن قيم آجر دار
الوقف من آخر وفي الدار رجل آخر قد انقضت مدة اجارته وهي مشغولة بمتاعه
مثل بصر اجارته من الخ قال ينعقد الاجارة وسواء بداء المدة من حين سكن
فارغه في واقعات الناطفي آجر من غيره اجارة طويلة ثم آجر من غيره اجارة طويلة
لا ينعقد الاجارة الثانية حتى ان الآجر مع المستاجر الاول اذا تقايسا الاجارة الا
لا يؤمر بتسليمها الى المستاجر الثاني وجب ان يكون في المسئلة روايتان لان بعض
العقود في الاجارة الطويلة مضاف وفي صحة الفسخ في الاجارة المضافة قبل
مجئ وقت العقد روايتان الاجارة الثانية دليل الفسخ في الاجارة الاولى
فيجب ان يكون في المسئلة روايتان كما في البيع صفوي عفا الله عنه **فصل**
في الاجارة الطويلة هذه الاجارة اجارة مستخرجة الفضلاء رحمهم قبل بعض

العلماء

العلماء من اصل زفر ورده البعض وبنى على وجهين احدهما انه اذا اراد ان
يؤاجر الكرم اجارة طويلة او الارض وفيها زرع بيع الاشجار والزرع باصوله
من المستاجر بثمن معلوم ويسلم ثم يؤاجر منه الارض مدة معلومة ثلث سنين او اكثر
غير ثلثة ايام من آخر كل سنة او كل ستة اشهر حال معلوم على ان يكون اجر كل سنة من
السنين الاولى غير الايام المستثناة منها من تلك الاجرة كذا وبقية مال الاجارة تكون
بمقابلة السنة الاخيرة وان يكون كل واحد منهما ولا به فسخ الاجارة في ايام الخيار
والثاني ان يدفع الاشجار او الزرع معاملة الى المستاجر على ان يكون الخارج
بينهما على ما تشارطا سهم للدافع والباقي للعامل ثم يؤكل العامل في حرف نصيبه من
الخارج فما اجتمع ثم يؤاجر منه الارض مدة معلومة على نحو ما ذكرنا من غير ان
يكون احد العقدين شرطا في الآخر فاما في خان في الاجارة الطويلة ينبغي ان يبيع
الاشجار بالنقد لا مطلقا لان في بيع الاشجار بالنقد اختلاف الروايتين متقدم
صدر الاسلام اذا فسدت الاجارة الطويلة يخرج المثل لا يزاد على المسمى فتاوى
رجل اراد ان يستاجر كرما او دارا فدفع الدنانير الى صاحبها وقال فلان
يراى وبين الحدود بين كروكردى فقال فعلت وعنهما الاجارة لهذا حكم
الرسم او حكم الاجارة فقال الامام حالي رض حكم الرسم لان العبرة للالفاظ لا للغوم
خزانة رجل ذهب الى الصاغ ليكتب له صك الاجارة الطويلة يحدد ويبين الحدود
وقال الاجارة والمتاجر وكتبوا الشهادة ولم يجز بينهما عقد الاجارة لا ينعقد الاجارة
بينهما بخلاف خط الامر وبخلاف خط الاقرار والبيع ولا ينعقد الاجارة الطويلة بالتقاطع
خلاصة ومثله في الاقرار وفي فتاوى قاضيخان ليس للمستاجر قطع الاشجار وصل
للاجر ولو فعل مثل ثبت الفسخ كتبته في فصل العذر وفي الخلاصة الآجر اذا قطع
الاشجار او كسر اغصانها بعد ما باع الاشجار في الاجارة الطويلة لا ينفسخ ولو هلك المستاجر
لا ينفسخ ايضا وليس له ان يحتطب وفي خزانة الوكيل بالاجارة الطويلة بطل
بحال الاجارة عند الفسخ وفي المبسوط الوكيل بالاجارة في اثبات الاجارة وفي بعض
الاجر وحبس المستاجر فان وهب الاجر المستاجر او ابرأه عنه جاز ان لم يكن شيئا
بعينه ويضمن للاجر وان كان شيئا بعينه لم يجز ابراؤه وهبته وفي خزانة سئل الامام

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)